

ARAB ECONOMIC FORUM

منتدى الاقتصاد العربي

2-3 May 2008 - Phoenicia Intercontinental Hotel, Beirut, Lebanon

فندق انتركونتيننتال فينيسيا، يومي ٢ و ٣ مايو ٢٠٠٨

كلمة سعادة الأستاذ رياض سلامة حاكم مصرف لبنان في حفل افتتاح منتدى الاقتصاد العربي

أود أن أرحّب بجميع المشاركين في الدورة السادسة عشر لمنتدى الاقتصاد العربي الذي غدا مفصلا سنويا مهما لما يتناوله من مواضيع حيوية بوجود مجموعة من النخب الفعالة والحريصة على تطوير الاقتصاد العربي.

ينعقد مؤتمر الأسواق المالية العالمية لا تزال تنظم خروجها من أهم أزمة عرفتها منذ أكثر من 20 عاما.

وإن كان من عبر يمكن استنتاجها من هذه الأزمة، فإنها تتلخّص بالعناوين التالية:

1- مفاجأة المصارف المركزية والمشرفين على الأمور المالية في مجموعة الـG7 التي كانت قد أعدت معايير لمواجهة المخاطر المتأنية من الاستثمار في السندات السيادية المصدرة من الدول الناشئة. وها قد انطلقت الأزمة في آب 2007 بسبب الاستثمار في القطاع الخاص وفي البلدان النامية. وستدفع هذه المعاكسة إلى إعادة النظر بالمعايير التي اعتمدت في بازل-II، لا سيما وأن الدول الناشئة والصناديق السيادية هي التي دعمت، ولو في المرحلة الأولى من الأزمة، النظام المالي العالمي من خلال الاستثمار في رساميل أهم المصارف العالمية. وسوف نشهد بسبب عدم التحسب لهذه الأزمة وارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية إعادة توزيع للنفوذ الاقتصادي عالميا.

2- تراجع هبة مؤسسات التصنيف التي كانت قد منحت أدوات تسديد الرهونات العقارية علامات مرتفعة جعلتها تستقطب مئات المليارات من الدولارات. وقد انهارت هذه الأدوات فجأة دون أي تحذير من قبل مؤسسات التقييم. وهذا ثاني أكبر إخفاق لمؤسسات التصنيف بعد الأزمة الآسيوية. وهنا يطرح تساؤل آخر عن جدية اعتماد تقييم هذه المؤسسات بتثقل المخاطر كما نصّت عليه مبادئ بازل-II.

3- إنّ النظام المحاسبي الدولي الذي اعتمد احتساب الأصول على أساس سعرها في السوق لم يتحسب الى الغياب الكلي للأسواق في تسعير الأصول والى العواقب السلبية التي تنتج حينما يترك لمدققي الحسابات والمسؤولين عن المخاطر تسعير الأصول. ربما هذا الوضع الذي عايشناه عند تسعير أدوات التسديد للرهون العقارية قد سرّع وعمّق في الأزمة وأطاح بجزء مهم من الثروة العالمية.

4- إن سياسة اعتماد فوائد سلبية وتعويم السوق في السيولة من أجل احداث نمو مستمر يؤدي الى تورمات يكون تصحيحها مؤلما، وهذا ما اعتمد في الولايات المتحدة لأعوام وأدى في النهاية وعند التصحيح الى انكماش حاد في الاقتصاد والى تراجع مهم لسعر العملة الأميركية، وحجب عن المصرف المركزي

5- هذه الأزمة أكدت أيضا أن الثقة بالوضع المالي لأي دولة تستند على قطاع مالي سليم وعملة مستقرة ودولة تكون صاحبة المبادرة في الشأن الاقتصادي وقادرة ماليا. وقد لاحظنا تراجع عملات دول أهم منا بكثير عندما ضربت مريحة مصارفها، فلم يتوقف تراجع الدولار الا عندما قامت الدولة والمصرف المركزي في الولايات المتحدة بالتدخل لمنع إفلاس مؤسسات ربما كان قد أدى الى انهيار كل النظام المالي.

6- ن دخول المصارف التجارية وامتلاكها لمصارف أعمال شكل تجربة أدت إلى المجازفة بأموال المودعين، وكانت تجربة مكلفة على الدول والمصارف المركزية التي ضخت أموال عامة وأموال معدة للتدخل من أجل استقرار الأسعار لانقاذ النظام المالي من الانهيار. إن هذه التجربة بالدمج بين المصرف التقليدي ومصرف الاستثمار شجعت ال-Leverage، ونحن على يقين بأنه سيعاد النظر بالأسس التي تعمل بها هذه المؤسسات.

7- إن تعدد الهيئات الرقابية وعدم ربطها هرميا ببعضها البعض يشكل ثغرة مهمة في العمل الرقابي وعائقا بوجه المحافظة على سلامة القطاع المالي. وهذا ما تحقق منه وزير الخزانة الأميركي Paulson حينما دعا وفي اقتراحاته الإصلاحية على أثر الأزمة الحالية إلى تجميع المؤسسات الرقابية في الولايات المتحدة تحت راية المصرف المركزي الأميركي.

إن السياسة التي اعتمدت في لبنان والتي مارسها مصرف لبنان والتي ارتكزت على ترك تحديد الفوائد للسوق والتحكّم بالسيولة ومنع المصارف من الافلاس من خلال حثها على الاندماج، دعمت الثقة، وظهرت نتائجها اليوم وبشكل ملحوظ. فالليرة اللبنانية مستقرة وهي مطلوبة في أسواق القطع، والقطاع المصرفي سليم وحائز على ثقة المتعاملين معه، وتنمو ودائعه بمعدل 15% سنويا في ال-2008 إذا أخذنا بعين الاعتبار تطور مجمل الودائع للفصل الأول من هذا العام. كما يتمتع هذا القطاع بفائض من السيولة يسمح له بتمويل القطاع العام والقطاع الخاص والتعاطي مع الخارج بارتياح. وخصوصا أن القطاع المصرفي اللبناني لم يسجل أي خسائر بسبب ال-subprime بعد أن أصدر مصرف لبنان منذ سنوات تعاميم منعت التوظيف بالمشتقات على أنواعها.

إننا نتوقع الاستقرار بقاعدة الفوائد للعام 2008 مع إمكانية انخفاضها اذا تحسّن الوضع السياسي.

كما نتوقع استقرار سعر صرف الليرة بالرغم من العودة الى أجواء تضخمية - ونسبة التضخم حاليا 10%- مصدرها ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية وانخفاض الدولار. وإن استقرار سعر الصرف مطلوب للحد من تراجع القدرة الشرائية، خصوصا أن لبنان، وبسبب الأوضاع السياسية والأمنية الذي يعيشها، ليس مؤهلا لمواجهة هذه الموجة من التضخم، والتي تتطلب إصلاحات بنوية تهدف الى تحسين سوق العمل وتحفيز الاستثمار من أجل إحداث نمو فعلي تكون نسبته أعلى من 3 الى 4% المفترضة حاليا من قبل صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان.

أخيرا أتمنى للجميع إقامة طيبة، كما أتمنى أن يحقق هذا المنتدى كل الأهداف المرجوة.